

★ بعض التطبيقات على القواعد المتفرعة عن قاعدة "الأمر بمقاصدها" ، " النية "

❖ القاعدة المتفرعة 1: "من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه".

الشيخ السعدي يقول:

معاجل المحظور قبل آتاه قد باء بالخسران مع حرمانه

مثال 1:

الله -جل وعلا- حرم على اليهود الصيد يوم السبت، فخادعهم ودخلوا من باب الحيلة ووضعوا الشباك وأخذوا الصيد يوم الأحد، يعني بدلاً من أن يذهبوا يتموا عملية الصيد؛ رموا الشباك فقط.

روايات تقول: أنهم رموه ليلة السبت -يعني يوم الجمعة مساءً- وتركوه يوم السبت، ثم أخذوا الحصاد يوم الأحد، واعتبروا أنهم بذلك لم يخالفوا الأمر الرباني، فلم يصيدوا يوم السبت على ما زعموه ، فالنتيجة أن الله -جل وعلا- سمى هذا اعتداءً، جزاهم بنقيض قصدهم بأن عاقبهم.

قال النبي ﷺ في الصحيح: ﴿لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشَّحْمَ -شحوم الميتة- جملوه ثم باعوه ثم أكلوا ثمنه﴾ ، فعاقبهم الله تعالى وكان الله -جل وعلا- إذا أمرهم بشيء اتفقوا على نقيضه، ﴿لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ.....﴾ [المائدة: 78]

مثال 2:

النبي ﷺ قال ﴿لَعَنَ اللَّهُ الْمُحِلَّ وَالْمُحِلَّلَ لَهُ﴾ ، بل وسمّاه بالتيس المستعار، ذلك أن رجلاً طلق امرأته ثلاث تطليقات، وأفتاه أهل العلم بعدم جواز مراجعتها حتى تنكح زوجاً غيره كما جاء في القرآن الكريم، فذهب إلى فلان فاتفق معه فعقد عليها وطلقها ولم يدخل بها، هذا الفعل محرم ، وهذا من الحيل التي نهانا الله -تبارك وتعالى- عنها، ويَبِّنَ لنا النبي ﷺ منعها مطلقاً.

❖ لذلك جاء في الأثر لما ذكر للإمام أحمد بن حنبل أن امرأة كانت تريد أن تفارق زوجها فيأبى عليها، قال لها بعض أرباب الحيل الذين يريدون أن يتخلصون بأي طريق كان هذا التخلص، كان التخلص حلالاً ، حراماً، موافقاً، مخالفاً؛ يريدون التخلص فقط.

فأفتاهم بعضهم بقوله: لو ارتددت عن الإسلام بنت.

هي تريد أن تحصل على الطلاق وهو يأبى، قالوا لها: ارتدّي عن الإسلام، فإذا ارتدت انقسم العقد الذي بينها وبين زوجها، بنت منه، ففعلت، كفرت بالله -جل وعلا- ، فانقسم العقد، فلما بلغ ذلك الأمر الإمام أحمد -رضي الله عنه وارضاه- قال: "مَنْ أَفْتَى بهذا، وَمَنْ عَلَّمَهُ هذا، وَمَنْ رَضِيَ بِهِ؛ فهو كافر" ، أفتى أحمد بهذا لأنه أمر باستحلال الكفر وذلك كفر، والمصيبة جاءت من باب الحيل.

❖ عبد الله بن المبارك -رضي الله عنه يقول: "ما أرى الشيطان يحسن مثل هذا حتى جاء هؤلاء فتعلمه منهم" ، يعني هذه فتوى ما هي شيطانية؛ إنما فتوى من شيخ الشياطين، من إبليسهم الأكبر.

❖ ذكرت الحيل عند شريك فقال: "مَنْ يَخَادِعَ اللَّهَ يَخْدَعُ".

القاعدة المتفرعة 2: "يغتفر في الوسائل ما لا يُغتفر في المقاصد"

نعلم جميعاً أن الوسائل لها حكم المقاصد ، مقصدها.

ولكن العلماء يقولون: يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد.

مثال: الكذب حرام ، ولكن ورد عند أهل العلم أنه يجوز الكذب لإصلاح ذات البين، كما جاء في الأثر الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه عن محمد بن شهاب الزهري أجاز الكذب في ثلاث حالات منها: الكذب لإصلاح ذات البين لتحقيق المصلحة، مع أن الكذب في أصله محرم، ولكن جاءت بعض الأمور التي فيها نوع من التيسير حتى تمضي الأمور في الطريق الصواب.

القاعدة المتفرعة 3: هل العبرة في العقود بالصيغ أم بالمعاني؟

وذلك لأنه قد تختلف اللهجة في اللغة العربية، وقد يكون عرف الكلام يُفهم منه في الجزيرة ما لا يُفهم منه في بلاد المغرب، فلا بد أن يُراعى العرف، وما الذي يؤدي الكلام بمجره اللغوي الطبيعي بين الناس - اللهجات - إلّا ما تؤدي من المعاني مع الاستحسان. فالأصل في العقود أن تكون العقود بالنصوص الشرعية، ولكن إذا وقع بُعْدٌ على ذلك ولكنه يؤدي المعنى وتعارف أهل الصنعة أو أهل التجارة أو أهل البلدة على هذا المعنى، وأنه يؤدي المقصود منه؛ كثير من العلماء يقول لا بأس بذلك، وهذا أيضًا أن النية صريحة في إيقاع العقد.

❖ القاعدة الثانية: "المشقة تجلب التيسير".

هذا العنوان فيه دلالة على الرحمة في هذه الشريعة، فهذا الشرع شرع كريم، أنزله رب العالمين ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملئ: 14]، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: 54].

يقول الشيخ السعدي - رحمه الله:

ومن قواعد شرعنا التيسير في كل أمر نابيه تعسير
وليس واجب بلا اقتدار ولا محرم مع اضطرار
وكل محذور مع الضرورة بقدر ما تحتاجه الضرورة

تعليقات على الأبيات

"من قواعد شرعنا التيسير": قاعدة أصيلة هذه اسمها "التيسير".

"في كل أمر نابيه تعسير": يعني في بعض الأمور تكون عسيرة علينا، ولكن هذا التعسير ليس من أصل الدين، وإنما لعدم مناسبة الفرد لهذا الحكم أحيانًا، أو لعدم مناسبة الواقعة.

هذه القاعدة إحدى القواعد الخمسة وهي قاعدة عظيمة من قواعد الدين، وهي من القواعد الفقه الكبرى، وهي التيسير أو رفع الحرج، أو الكلام عن المشقة، كل هذا نختصره في كلمتين "المشقة تجلب التيسير".

★ تعريف المشقة:

المشقة في العرف العام: هي الإرهاق والتعب.

مثال: إنسان بذل مجهودًا فيتعب منه، ولكن بعض المجهود يكون مقبولًا في العرف، وبعضه يكون زائد عن الحد المتعارف عليه بين الناس.

ربنا - تبارك وتعالى - يقول: ﴿وَتَحْمِلُ أُنْفُسُكُم إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ [النحل: 7].

المشقة في اللغة: من الشق، ونقول: يدفن فلان في شقٍّ من الأرض، ولكن نحن نتكلم عن جلب التعب والكلالة للفرد، فهي عسر - وصعوبة وعناء، ولكنه خارج عن حد العادة والاحتمال.

يفهم من المعنى اللغوي: أنه إذا وجدت الصعوبة والعناء، هذه المشقة تكون سببًا في التيسير، في التسهيل.

المشقة في الاصطلاح: هي الأحكام التي تنشأ عن تطبيقها حرج على المكلف ومشقة في نفسه أو ماله، فالشريعة تخففها بما يقع تحت قدرة المكلف دون عسر أو إحراج.

فالشريعة تكفلت أن تخفف عنه هذه الأحكام، حتى ترفع عنه العسر والحرج.

يقول الشيخ السعدي - رحمه الله:

وليس واجب بلا اقتدار ولا محرم مع اضطرار

تعليقات على الآيات

"وليس واجب بلا اقتدار":

يعني شرط في إيجاب الحكم عليك أن يكون عندك القدرة على الأداء الحكمي، لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها. فمعنى البيت أنه نفى الواجب مع عدم القدرة، لأن الله ينفي عنك الواجب عند عدم القدرة، يعني سقوط الواجب لعدم القدرة

"ولا محرم مع اضطرار":

هذا المحرم أحياناً يجوز أن تفعله أو تأكله، لإبقاء على شيء أعلى، كمن يشرب الخمر إبقاءً على نفسه وحياته. فمعنى البيت، هو إعمال المحرم مع الاضطرار إليه، أي أتعامل معه ولكن في حالة الاضطرار، أي إباحة المحرم عند الضرورة. أنا أقول: "إباحة" لأن الإباحة تكون دائماً وقتية وليست إباحة على الدوام، وإلا لغيرنا أحكام الله، وهذا معنى قوله: "ولا محرم مع اضطرار".

يقول الإمام العز بن عبد السلام: "مَنْ كَلَّفَ بَشِيءَ مِنَ الطَّاعَاتِ فَقَدَرَ عَلَى بَعْضِهِ وَعَجَزَ عَنْ بَعْضِهِ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِمَا قَدَرَ عَلَيْهِ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ" **مثال للتوضيح:** الله -جل وعلا- كلفك بشيء، النبي ﷺ أمرنا بأمر تكليفي، هذا الأمر استطعت أن تأتي ببعضه وعجزت عن البعض الآخر، ولكن نقول: عجز. لأن فيه فرق بين العجز والإهمال والتكاسل، فيأتي ما يقدر عليه، ويسقط ما عجز عنه.

الدليل: قول الله -جل وعلا: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، فالله -جل وعلا- لا يكلفنا ما لا نطيق، لا يكلفنا ما لا نستطيع، فإذا جاءت المشقة نفس الدين، ونفس الأمر الذي جاء بالمشقة يأتي ليخفف علينا هذا التكليف الصعب علينا. يقول الشيخ السعدي -رحمه الله:

وكل محذور مع الضرورة بقدر ما تحتاجه الضرورة

تعليقات على الآيات

"وكل محذور مع الضرورة":

يعني إذا جاءت ضرورة وأمامي محذور كشرب الخمر، أو أكل اليت، فحتى أحافظ على نفسي أكل من هذا وأشرب من ذلك. ولكن كم أكل وكم أشرب؟ الجواب في شطر البيت الآخر

"بقدر ما تحتاجه الضرورة":

العلماء دائماً يستدلون بأمثلة سلفية قديمة من السلف الصالح أنهم أجازوا لمن غُصَّ في حلقة ولم يجد إلا خمرًا أن يشرب من الخمر حتى يزيل الغصة، لأنه صار بديل الماء، لكن الإشكال أنه في زامتنا المياه متوفرة بثمان أو بغير ثمن، فما الذي يأتي بالخمر بجوارك؟ لكن العلماء -رحمهم الله- حينما ضربوا لنا المثل ضربوه على حالات توجد، أنه يكون في مكان ما بعيداً عن الناس، في أرض صحراء، ولكن افترضوا فرضاً أنه وجد أمامه ميتة وخمر.

مثلاً: أكل من الميتة أصيب بغصة، أو أكل من المباح فأصيب بغصة ولا شيء أمامه، ولا تزيل الغصة إلا الخمر.

قالوا: يشرب "بقدر ما تحتاجه الضرورة"، يعني يأخذ قدر معين يزيل به الغصة.

فكل ما أبيح للضرورة من فعل أو ترك فإنما يُباح بقدر إزالة الضرورة، بالقدر الذي يدفع به الضرر والأذى دون ما عدا ذلك.

مثلاً: يشرب يأخذ ملء فمه مرة، مرتين، إذا زالت الغصة فما بعد ذلك يصير حراماً، يعود للحكم الأول، ولكن ما شربه لإزالة الغصة نقول هذا جائز، ولكن تبقى الحرمة في الخمر، يعني ما صار الخمر بذاته حلالاً، ولكن لا يضطراره أجيز له هذا الفعل بهذا القدر المحدود، فلا يباح بالضرورة محذور أعظم

محظورًا من الصبر عليها، يعني الأولى أنه يصبر، ولكن وجد أنه سيموت فلا بأس.

"فإنما الاضطراب يبيح من المحظورات بقدر ما يدفع من الخطر، ولا يجوز الاسترسال، ومتى زال الخطر عاد الخطر" يعني، رجعنا إلى الحكم الأول.

أدلة القاعدة:

قال الشاطبي - رحمه الله: "إن الأدلة على رفع الحرج في هذه الأمة بلغت مبلغ القطع"، يعني أصبحت قاعدة رصينة ممكنة لا يستطيع أحد أن يدفعها.

★ من القرآن الكريم

الدليل الأول:

قول الله - تبارك وتعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]

الإمام السيوطي - رحمه الله - يقول: "هذا أصل بنيت عليه القاعدة"، الأصل هو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ كان يكفي هذا، ولكن قال: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾، إذن فالأصل هو التيسير نقيض التعسير.

الدليل الثاني:

قوله - تبارك وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، أي قدرتها وطاقتها وحدودها.

ابن تيمية - رحمه الله - يقول: "لم يكلفهم الله ما لا يطيقون، وما كلفهم به مقدور لهم"، لأن القاعدة المشهورة تقول: "التكليف في حدود الاستطاعة"، فما كلفهم به فهو مقدور لهم، يقدرون عليه.

الدليل الثالث:

قوله - تبارك وتعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: 6]، إذن معنى هذه الآية: لو كلفنا بما فوق الطاقة لوقعنا في الحرج والعنت والمشقة، إذن لا بد أن يكلفنا - جل وعلا - بفضله ومثته بما يناسب القدرات التي جعلها فينا - سبحانه وتعالى.

الدليل الرابع:

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، فالله الذي خلقنا على هذه الهيئة وهذه القدرة فيكلفنا بما يقدر عليه الضعفاء، ولذلك يقال في العرف العام أن أمير القوم أضعفهم، هذا بين الخليفة؛ فإليك والله - تبارك وتعالى - هو الأمر.

الدليل الخامس:

قوله - تبارك وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

★ من السنة:

الدليل الأول:

قوله ﷺ: ﴿بعثت بالحنيفية السمحة﴾.

الحنيف: هو المائل، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: 120]، أي مائل إلى الحق والهدى.

الدليل الثاني:

يقول ﷺ: ﴿إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين﴾، هذا أصل في الدين، وهو ﷺ الذي يقول: ﴿يسروا ولا تعسروا، بشروا ولا تنفروا﴾.

الدليل الثالث:

قوله ﷺ: ﴿إن الدين يسر﴾، فالدين كله من أماراته وعلاماته أنه يسر، ما في تشديد ولا تعسير. ويقول النبي ﷺ: ﴿ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه﴾

مثال: بني إسرائيل حينما أمروا بالتوبة، قال تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 54]، كانت توبتهم القتل، أن يقتل بعضهم بعضًا، في بعض الروايات

أنهم قتل منهم في ليلة واحدة سبعون ألف من بني إسرائيل.

أما في أمتنا نحن إذا وقع من أحدنا معصية ، فالمطلوب منك الاعتراف بالذنب والإقلاع عنه والندم على ما فات ، والاستغفار ، وتصديق .

الدليل الرابع:

قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ﴾.

* الإجماع.

الإجماع على عدم وقوع التكليف بالشَّاقُّ من الأعمال.

قد يقول قائل: الشريعة الإسلامية تكلف بالشاق.

نقول: ائتونا بدليل، ائتونا بتكليف واحد ، قد تكون مشقة ، هذه المشقة من جهة نظرك أنت لا من جهة نظر الشارع ، لأن الشارع حينما ينزل حكمًا ينزله على مصلحة الأمة بكاملها، أنت تراعي نفسك فقط ولا تنظر إلى عموم الشريعة وشمولها .

مباحث مندرجة تحت القاعدة:

* أولاً: الرخصة وأحكامها

الرخصة لغة: اليسر والسهولة، ومنه رخص السعر إذا تراجع وسهل الشراء.

الرخصة في الإصطلاح الشرعي: ما ثبت على خلاف دليل شرعي بمعارض راجح.

تعريف إصطلاح آخر: هي الأحكام التي ثبتت مشروعيتها بناءً على الأعذار -لأن الرخص كلها مبنية على الأعذار-، مع قيام الدليل المحرّم.

أمثلة توضيحية:

مثال 1:

الترخيص في قصر الصلاة في السفر، فالمسافر إذا مضى في سفره يحق له أن يقصر الصلاة الرباعية إلى اثنين.

قد يقول قائل: السفر الآن في زماننا بالطائرات، بالسيارات، بالبواخر، بالسفن، وكلها مكيّفة ومجهزة.

سنقول له:

أولاً: أنت نظرك قاصر، لأنك ما زلت تنظر إلى نفسك، لا بد أن تكون النظرة واسعة، السفر بذاته قطعة من العذاب، مَنْ يركب طائرة في زماننا ويأتي من المغرب إلى جدة للحج، هو يجلس في مكيف مريح وكروسي وثير ومجرد ما ينزل إلى المطار إلا ويريد أن يستريح، لأن السفر في ذاته قطعة من العذاب.

ثانيًا: هذه منّة من الله علينا، لا تضع نفسك محل الشارع، أحيانًا البعض يقول: ما في تعب، لا، لا تقيس على نفسك، الشرع أدري بما يصلحنا.

مثال 2:

إسقاط وجوب صلاة الجمعة على المسافر، فقد يقول البعض: المسافر سيصلي سيصلي، الجمعة بدل الظهر، سيصلي الظهر، لماذا تسقطون عنه الجمعة؟
نقول له: أنت عبد والذي أمر بصلاة الجمعة هو الله ، والذي اعطاني هذه الرخصة وهذه المنّة هو الله ، فهو العالم بالمنفعة والمصلحة، فخففَ عنا في هذه الحالة.

مثال 3:

إباحة الفطر في رمضان للمريض.

قد يقول قائل: أنا شاب جلد، أنا ممكن أصوم أسبوع.

نقول: مَنْ يقول أنا أصوم أسبوع ، بالتجربة لو وضعناه في الواقع وجئنا عند الإفطار في رمضان ووضعنا إفطار أمامه؛ قلَّ مَنْ يواصل، لأن هذا ليس

بدين، والذي يعارض الشرع بغير الدين بسهولة جداً يتراجع.

مثال 4:

إباحة بيع السلم ، مع أنه بيع معدوم، ومن البيوع المنهي عنها بيع المعدوم، كبيع الطير في الهواء، والسّمك في الماء، وكبيع الإبل الشارد. ورغم ذلك النبي ﷺ فيجيز لنا بيعاً اسمه بيع السلم في أجل معلوم في كيف معلوم، يسلفونه، ﴿كانوا يسلفون أنباط الشام بالعام والعامين﴾، والأحاديث كلها صحيحة، فهذا البيع أصله ممنوع، ولكن النبي ﷺ أجاز منه هذه الصورة واسمها بيع السلم.

أنواع الرخص:

❖ **أولاً: "رخصة إسقاط"**

كإسقاط العبادات عند وجود أعذارها، كإسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء، فهذه رحمة عظيمة من الله، وإذا طهرت لا تقضيها مع أنها تقضي الصيام ولا يأتينا أحد في زماننا المعاصر كبعض المتصوفة يقولون أن العبادة تسقط عنهم، لا، العبادة لا تسقط عن أحد إلا بترخيص من المولى سبحانه أو من النبي ﷺ ويذكره العلماء.

❖ **ثانياً: "رخصة تنقيص"**

أي تنقيص في العبادة لوجود العذر ، مثل رخصة القصر في السفر.

تنبيه:

في بعض الناس أحياناً يُعمل عقله فيما لا يجوز إعمال العقل فيه مطلقاً ، المسافر يقصر الصلاة إلى نصفها، والصوم يفطر، فهو أفتى ، فقال: لا، بل يصوم إلى نصف اليوم، طبعاً هذا كلام ما أتى به الأوائل ولن يأتي به الآخر .

❖ **ثالثاً: "رخصة إبدال"**

كإبدال القيام في الصلاة بالقعود أو القعود بالاضطجاع حسب حالة المصلي الصحية.

❖ **رابعاً: "رخصة التقديم أو رخصة التأخير في الجمع بين الصلوات"**

كأن يجمع الظهر مع العصر، أو يجمع المغرب مع العشاء.

❖ **خامساً: "رخصة الاضطرار"**

الشيخ قال: "ولا محرم مع اضطرار"، كرخصة شرب الخمر للغصة.

ولكن أنبه فأقول أن الأمور ميسرة وهذه حالات نادرة جداً ولا يأتينا واحد في زماننا في بيته وأهله ، يأكل ويشرب ويضع الخمر بجواره، فإن أصابته غصة يقول: أدركت نفسي به، ومن قال تضعها بجوارك؟! لا، ضع بجوارك ماءً.

والرخصة تقدر بقدرها، يعني يأخذ منها ما يزيل عنه الغصة بزوال الخطر يعود الحظر مرة أخرى.

❖ **سادساً: "رخصة التغير في العبادة نفسها"**

كتغيير نظم الصلاة، كصلاة الخوف تصلي ركعتين أو أربع، ولها عدة هيئات .

ثانياً: المشقة وأسباب التخفيف :

المشقة نوعان:

النوع الأول: المشقة في حدود العادة، وهذه المشقة لا تنفك عنها العبادات غالباً.

مثال 1: لو أن أحدنا قام يصلي فريضة من الفرائض، فهذه مشقة، سيتوضأ ويقف يصلي، فيها مشقة ونوع تعب، ولكن هذه مشقة عادية متعارف عليها ،

لا يكون بها الخروج إلى الرخص ، لأنها لا بد منها ، ويستلزم منها أداء الواجبات .

مثال 2: مشقة البرد في الشتاء التي يتعارف عليها الناس، أن الماء يكون بارد، ولكن برودة مقبولة، "فيها مشقة لا تنافي التكليف ولا توجب التخفيف". لأن التخفيف عندئذ إهمال وتفريط، فبعض الشباب يقوم للصلاة أحياناً في الأيام الباردة مجرد ما يفتح صنوبر الماء والماء بارد، فيقول لا أستطيع أن أتوضأ! هل يلجأ إلى التيمم؟ لا، هذه مسألة عرفية، الناس تعارفوا على مستوى معين من البرودة، لكن إذا كانت البرودة تقتل ينتقل إلا النوع الثاني من المشقة.

التخفيف في غير محله إهمال وتفريط، ولقد جعل الله -جل وعلا- القدرة على هذه المشقات التي جرت بها العادة بحيث تكون جميع تصرفاته تحت قهره هو، يعني له سلطان عليها، ولا يكون هو تحت قهر التصرف، كما ذكرت لو الماء بارد إلى درجة الثلج، إذا اغتسل به مات، نقول هنا: ينتقل للجزء الثاني.

النوع الثاني: المشقة عظيمة فادحة تتجاوز الحدود العادية والطاقة البشرية السوية.

مثال: الماء البارد جداً ولا يستطيع أن يدفئة، وكأخوف على النفوس والأطراف ومنافع الأعضاء، أراد أن يذهب إلى الصلاة في المسجد فرأى وحشاً يقطع الطريق، خاف على نفسه، على أعضائه، على بدنه، نقول: نعم، صلّ هنا في البيت، لأن هذه مشقة تجلب التيسير. فهذه الأنواع من المشقات هي التي يُقال لها: "المشقة تجلب التيسير".

ولكن المشقة المتعارف عليها، مثل بعض العمال في المصانع يعمل طيلة اليوم ثمان ساعات، ويعمل واقفاً وببيديه وب عقله ورجليه، فإذا جاء وقت الصلاة يقول: أنا متعب، يعني هل التعب لم يتم إلا عند الصلاة؟! هذه مشقة تعارف عليها الناس أنك ستعمل كل يوم خمس ست سبع ساعات، ثماني ساعات، لا بأس بهذه المشقة المتعارف عليها.

النوع الثالث: مشقة خفيفة جداً

كإنسان أصيب وعنده وجع في الضرس أو عنده صداع في الرأس، أو مزاجه غير منضبط، فهذه المشقة لا أثر لها على العبادة، لأنه يستطيع أن يصلي. إذن هذه هي أنواع المشقة، ذكرنا منها ما يجوز به أن ندخل في القاعدة "المشقة تجلب التيسير"، ومنها ما لا يصح أن ندخل به على "المشقة تجلب التيسير"، فنقول: هذه الأنواع من المشقات لا تجلب التيسير، وهذه أنواع مشقات تجلب التيسير.